A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/48/497
13 October 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشـــة العامـــة

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ موجهة إلى
الأمين العـــام من القائـم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات حكومتي، أتشرف بأن أنقل التعليقات التالية بشأن البيان الذي أدلى به سعادة السيد غيزاجيزنسكي وزير خارجية جمهورية هنغاريا في المناقشة العامة في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

يتضمن الجزء المتعلق بالتطورات في يوغوسلافيا السابقة من بيان الوزير غيزاجيزنسكي عددا من الأكاذيب الصارخة والتلميحات التي يقصد بها بجلاء القدح في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا والشعب الصربي ككل. وإحقاقا للحق، تود حكومة يوغوسلافيا أن تقدم الحقائق فيما يتصل بالإدعاءات الواردة في بيان وزير الخارجية.

الإدعاء ١: "كبلد متاخم لمنطقة الأزمة، سعت هنغاريا إلى تجنب الانزلاق في هذا الصراع مع الاستمرار في الوقت نفسه، في الجهر بموقفها المبدئي من الأزمة والتقيد بالقرارات ذات الصلة التي يتخذها المجتمع الدولي".

كانت هنغاريا، حتى قبل نشوب الحرب في إقليم يوغوسلافيا السابقة، تشترك في إرسال شحنات سلاح غير قانونية إلى سلوفينيا وكرواتيا، فتضرم بذلك مباشرة لهيب مطامعهما التمردية والانفصالية.

وفي ذروة الحرب في كرواتيا، والبوسنة والهرسك أمعنت بلغاريا، رغم حظر السلاح المفروض على يوغوسلافيا السابقة عملا بقرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، في القيام بتلك الأنشطـــة غير المشروعـــة وأصبحت واحدة من المراكـــز الرئيسيـــة لإغراق المناطق التي تمزقها الحروب بالأسلحـــة. وتتضمن بعض الأمثلة الصارخة للغاية التي استرعت إنتباه وسائـــط الإعلام العالمية

181093 181093 93-55479

ما أطلق عليه "مسألة كالاشنيكوف"؛ وتوريد طائرات "الميغ" المقاتلة إلى كرواتيا؛ وشحنات السلاح الكبيرة التي تم احتجازها في ماريبور، سلوفانيا، والقادمة من هنغاريا. ومؤخرا فقط تم في زيجيدين، وهي بلدة هنغارية قريبة من الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، اكتشاف ورشة للأسلحة كانت تقوم بشراء الأسلحة لإقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة.

واستمر توريد الأسلحة بشكل غير قانوني إلى الجمهوريات الانفصالية في يوغوسلافيا السابقة بالرغم من التأكيدات الرسمية من الجانب الهنغاري بما يناقض ذلك بما في ذلك التأكيدات القائلة بأنه ستتخذ جميع التدابير لمنع حدوث ذلك.

الإدعاء ٢: "ولابد أن يدخل المرء في حسابه أن هذه الأزمة ليست قاصرة على المناطق التي تمزقها الحرب في البوسنة وكرواتيا فآثارها السيئة تظهر في صربيا ذاتها حيث تمارس ضغوط متزايدة على الطوائف الإثنية المختلفة التي تسكن هذا البلد بما في ذلك الطائفة الهنغارية في فويفودينا. ففي هذه المقاطعة التي كانت تتمتع في السابق بالحكم الذاتي أدت الموجات المتعاقبة من الاضطهاد والتمييز بالفعل إلى تخفيض كبير في حجم الأقلية الهنغارية ونسبتها. ولا يزال هناك تهديد مستمر بحدوث تدفقات جماعية أخرى من اللاجئين إلى هنغاريا".

إن الإدعاءات القائلة بتوجيه أي ضغط نحو الأقليات، بما في ذلك الأقلية الهنغارية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية غير مبررة، وخبيثة تماما. فجميع الأقليات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والأقلية الهنغارية تبعا لذلك، تتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها مواطنو يوغوسلافيا الآخرين بدون أي تمييز أيا كان. ومن حقهم بالإضافة إلى ذلك الحصول على حماية إضافية على أساس حقوق الأقليات الخاصة التي تفوق كثيرا أعلى معايير مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ويضمن هذه الحقوق دستورا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا على السواء.

وللنهوض بمركز الأقليات الوطنية تعد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية واحدة من البلدان القليلة في أوروبا التي أنشأت وزارة لحقوق الإنسان والأقليات. ويرأس هذه الوزارة أحد أعضاء الأقلية الهنغارية.

ويتلقى أطفال الأقلية الهنغارية في يوغوسلافيا التعليم بلغتهم الأصلية من الحضانة إلى سن المدارس الثانونية. ومن ناحية أخرى فإن الأقليات في هنغاريا، بما في ذلك أعضاء الأقلية الصربية هناك، في وضع أكثر زعزعة حيث أنهم لم يتمكنوا من تلقي التعليم بلغتهم الأصلية إلا إلى فصول معينة وفي المواد غير الأساسية أصلا. ونتيجة لذلك اضطر أعضاء الأقليات في هنغاريا، بما في ذلك أطفال الأقلية الصربية، إلى التحدث باللغة الهنغارية فقط.

ولم توجد بعد حلول دائمة لوضع مدارس اللغة الصربية في هنغاريا فيما يتعلق بالمباني والمدرسين والتمويل.

وقد سن قانون الأقليات الذي اعتمد مؤخرا بدون مشاورات كافية مع أعضاء الأقليات الذين يعيشون هناك. ولا يعزز القانون بوضع الأقليات حقيقة. فهو لا يتضمن على سبيل المثال حتى الضمانات الأولية لاستخدام اللغة الأصلية في الحياة اليومية ولا ينظم مسألة تمويل التعليم باللغات الوطنية للأقليات.

ولا أساس مطلقا للغمز الذي ينطوي على أن فويفودينا لم تعد مقاطعة تتمتع بالحكم الذاتي. فإن دستوري جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا يضمنان لكل من فويفودينا وكوسوفو وميتوهيجا وضع المقاطعات المتمتعة بالحكم الذاتي مما يحمي تماما حقوق الأقليات الوطنية التي تعيش فيها.

إن دستور جمهورية صربيا يُعرِف صربيا بوصفها دولة لجميع مواطنيها. وهو ينص على أن "حريات وحقوق الإنسان والمواطن لا يحددها سوى حريات وحقوق الآخرين". وهو يعني حرية التعبير الوطني والديني والسياسي. وجميع مواطني جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا متساوون في حقوقهم وواجباتهم ويتمتعون بحماية متساوية أمام الدولة والأجهزة الأخرى. ويضمن الدستور حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى وكذلك حرية التعبير عن الانتماءات القومية والثقافية وغيرها.

وترسم البيانات الدقيقة المتعلقة بالحالة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بالمقارنة بالحالة في هنغاريا، صورة مختلفة للغاية.

وفيما يتعلق بالمؤسسات في ميداني الثقافة والتعليم في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يجري التعليم باللغة الهنغارية في ٢٩ مجتمعا محليا، أي في ١٢٠ مدرسة. وطبقا لاحصاءات ١٩٩٢ كان هناك ٢٦ ٠٠٠ تلميذ مقيد بمدارس تدرس بلغتهم الأصلية (الهنغارية).

وبالنسبة لمؤسسات التعليم الاعدادي تجري ٢٧ مدرسة الدراسة باللغة الهنغارية وبالنسبة للتعليم الثانوي والجامعي هناك ٧ كليات وأكاديميات ومدارس عليا تقدم الدروس باللغة الهنغارية. وتتضمن البحوث العلمية التي تجري في الجامعة ٣٠٠ من العلماء الحاملين للجنسية الهنغارية.

وفيما يتعلق بالحياة الثقافية يوجد مسرحان احترافيان و١٠٠ من الفرق الفنية ومؤسسات أخرى تمثل وتؤدي عروضها باللغة الهنغارية. وتقوم دار النشر "فورام" بإصدار ١٥ كتابا باللغة الهنغارية كل سنة. وفي عام ١٩٩١ قامت بإصدار ٢٨ من المطبوعات باللغة الهنغارية.

وفي ميدان الإعلام توجد ٥ صحف يومية (تأسست صحيفة ماجيارزو منذ عام ١٩٤٤)، وحوالي ٧٠ مجلة تتضمن مجالات للأطفال والشباب ونشرات وعدد كبير من الصحف المحلية المطبوعة باللغة الهنغارية بالرغم من الصعوبات الكثيرة التي تصادف حاليا بسبب الجزاءات. ويذيع استوديو نوفي ساد للراديو

والتلفزيون برامج طوال اليوم باللغة الهنغارية بالإضافة إلى ١٣ محطة إذاعة محلية في جميع أنحاء فويفودينا. ويصل إجمالي طول برامج استوديو التلفزة نوفي ساد باللغة الهنغارية ٠٠٠ ٤٠ دقيقة في السنة.

وتستخدم اللغة الهنغارية وحروفها الأبجدية في ٣١ بلدية في فويفودينا. وفي جلسات مجلس فويفودينا تقدم ترجمة فورية إلى خمس لغات بما فيها اللغة الهنغارية ويمكن للنواب مخاطبة المجلس بلغتهم. ويعد حزب الهنغاريين الإثنيين "الاتحاد الديمقراطي للهنغاريين في فويفودينا" منظمة تقوم بدور نشط في الحياة البرلمانية.

ومن الحقائق أن عددا معينا من مواطني يوغوسلافيا السابقة، بما فيهم الأقليات، والهنغاريين أيضا حملتهم رياح الحرب وسوء الأحوال المعيشية في أعقاب الجزاءات الظالمة التي لا تقوم على أساس، والتي فرضت على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، إلى مغادرة البلاد. وكان من الطبيعي أن تكون هنغاريا بصفتها بلدا مجاورا أقرب ملجأ يلوذون به. وغادر بعضهم بعد وقت قصير جدا إلى بلدان أوروبية أخرى بينما قرر أعضاء الأقلية الهنغارية بالطبع البقاء بأعداد كبيرة في هنغاريا.

وفي كل ولاية نجد أيضا أن على جميع المواطنين واجبات معينة على أساس حكم القانون والمبادئ الديمقراطية، مثل احترام القانون، وأداء الخدمة العسكرية، ودفع الضرائب وما إلى ذلك. ولا يتمتع أعضاء الأقليات الوطنية بالحقوق المتساوية فقط، ولكنهم يتحملون أيضا بالطبع نفس الواجبات.

وتنص المادة ٦٣ من دستور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على أن "الدفاع عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هو حق كل مواطن وواجبه" بينما تنص الفقرة ١ من المادة ٦٥ من الدستور على أن "كل شخص ملزم باحترام الدستور والقانون وغير ذلك من القواعد والتشريعات العامة".

وخضعت الأقلية الهنغارية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لضغوط كاسحة من المؤسسات والسلطات الهنغارية الرسمية مغذية مخاوفها بزعم مواجهتها بالإبادة والذوبان في يوغوسلافيا. وحقيقة الأمر أن كثيرا من أعضاء الأقلية الهنغارية تخلفوا في البلاد تفاديا لأداء الخدمة العسكرية. وقد أظهروا بذلك عدم اخلاص للبلد الذي يعيشون فيه ويتمتعون بجميع الحقوق والواجبات المدنية.

ومن الواضح أن هنغاريا تسعى إلى تشويه هذه الحقائق وطمس جوهرها عن عمد.

وبسبب جزاءات مجلس الأمن التي استحدثت ضد يوغوسلافيا والتي ناصرتها هنغاريا وأيدتها أيضا ساء بقدر كبير مستوى معيشة جميع مواطني جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بغض النظر عن ديانتهم وجنسيتهم وميولهم السياسية. ولا شك أن أعضاء الأقلية الوطنية تضرروا أيضا من الآثار المفجعة للجزاءات وهكذا تم دحض موقف هنغاريا القائل بأن سياستها تجاه البلدان المجاورة لها تضع دائما في اعتبارها مصلحة أقليتها.

الإدعاء ٣: "في الظروف السائدة في صربيا والجبل الأسود، مثلما هو الحال في أجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة، من الأهمية القصوى السعي إلى حماية دولية كافية لهذه الطوائف الإثنية والأقليات الوطنية".

وعند مناقشة الحاجة إلى حماية دولية لحقوق الأقليات، فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هي التي يتوجب عليها التماس الحماية الدولية الكافية للأقلية الصربية التي تعيش في هنغاريا. ولا يمكن بأية حال أن تكون هنغاريا - البلد الذي يوجد فيه حالات التعصب ضد القوميات المختلفة والتخوف منها بشكل متزايد والدولة التي تشك في عنة وجود الأقليات ذاته في الإقليم وتتبع بدقة شديدة سياسة الدمج باستخدام الوسائل التي تتهم بها الآخرين. وثمة مثل مزعج لذلك هو عدم وجود رد فعل رسمي إزاء انتهاك قدسية المقبرة الصربية في بلدة باتا الهنغارية.

وليس من المفهوم السبب في عدم وجود معلومات تعدادية فيما يتعلق بعدد أعضاء الأقليات الوطنية في هنغاريا. ومن الضروري الحصول على موافقة من الأجهزة الحكومية الرسمية إذا أريد إعطاء الأطفال حديثي الولادة أسماء غير هنغارية. وتطبع الترجمة باللغة الهنغارية على الأفلام الموجهة إلى الأقليات.

وتتناقض الإدعاءات السابقة للوزير غيزاجيزنسكي مع السياسة الهنغارية المعلنة رسميا بعلاقات حسن الجوار التي تعلق عليها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أهمية خاصة. وبالقطع لا تسهم هذه الإدعاءات في النهوض بالعلاقات الثنائية بين البلدين. ويخالف تدخل هنغاريا المجاورة في الشؤون الداخلية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المبادئ الرئيسية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وميثاق الأمم المتحدة وترفض يوغوسلافيا كل الرفض هذا التدخل. وترغب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في إقامة علاقات طيبة مع جميع جيرانها، ولكنها ستقاوم بكل جهد أي تدخل في شؤونها الداخلية.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) دراغومير دجوكيتش
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة

- - - - -